

## محددات الأزمات البنكية في الدول النامية

### دراسة قياسية في الفترة 1990-2015 باستعمال نموذج Logit

بوعلي عبد القادر - استاذ محاضر - المركز الجامعي عين تموشنت عمير فضيلة - استاذة مساعدة - المركز الجامعي عين تموشنت  
[boualiabdelkader@yahoo.fr](mailto:boualiabdelkader@yahoo.fr)

#### الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تحديد المحددات الرئيسية للأزمات البنكية في الدول النامية و ذلك باستعمال نموذج logit في التقدير، وقد توصلت الدراسة الى أن مؤشرات التحرير المالي الخارجي المتمثلة في تحرير تدفقات رؤوس الأموال و تحرير الأسواق المالية بصفة كبيرة يمثلان المحددات الرئيسة للأزمات البنكية في الدول النامية، إضافة الى تحرير القروض الداخلية خاصة في الدول النامية التي تعاني من ضعف الاطار المؤسساتاتي.

**الكلمات المفتاحية:** الأزمات البنكية، الدول النامية، التحرير المالي، النمو الاقتصادي.

#### Abstract

This study aims to identify the key determinants of banking crises in developing countries, using the logit model in the estimation, the study found that external financial liberalization indicators including the liberalization of financial markets and capital flows are the major determinants of banking crises in developing countries, especially in countries that suffer from weak institutional framework.

**Key words:** banking crises, developing countries, financial liberalization, economic growth.

## المقدمة:

لجأت معظم الدول النامية والمتقدمة الى تحرير أنظمتها المالية المحلية، وإلغاء القيود المفروضة على تحركات رؤوس الأموال طويلة وقصيرة الأجل من وإلى الخارج، أي تحرير النظام المالي الخارجي، وتحرير حساب المعاملات الرأسمالية في ميزان المدفوعات، وقد دعمت هذه الأفكار بالعديد من الدراسات والأفكار على غرار McKinnon و Shaw 1973.

وتعتبر عملية التحرير المالي وسيلة فعّالة وغير معقّدة لرفع مستويات النمو الاقتصادي في الدول النامية، وذلك من خلال تفعيل وتطوير القطاع المالي الذي يؤثر مباشرة على مستويات النمو الاقتصادي، وفعلا قامت العديد من البلدان النامية بانتهاج هذا الخيار آملّة في مضاعفة نموّها الاقتصادي والخروج من براثن التخلف، غير أن العديد من البلدان التي قامت بهذه السياسة وقعت في أزمات بنكية عديدة.

ولمعرفة أهم الأسباب التي أدت الى حدوث الأزمات البنكية في الدول النامية إرتأينا أن نطرح

الإشكالية التالية:

## ماهي محدّدات الأزمات البنكية في الدول النامية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية حاولنا طرح الفرضيات التالية:

- يساهم النمو الاقتصادي في تخفيض الأزمات البنكية في الدول النامية.
- تعتبر القروض الموجهة الى القطاع الخاص من الأسباب الرئيسية لنشوب الأزمات البنكية في الدول النامية.
- يساهم التحرير المالي الخارجي في زعزعة النظام المصرفي وإندلاع الأزمات البنكية.

أولاً. أدبيات الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على العديد من الأدبيات التي بينت محدّدات و أسياي الأزمات البنكية والمالية في الدول النامية من جهة و دور سياسة التحرير المالي في نشوب الأزمات البنكية من جهة أخرى نوجزها فيما يلي:

1. أعمال Rein Hart&Kamensky سنة 1996<sup>1</sup>: في دراسة بعنوان The Twin Crises:

The Causes of Banking and Balance-of-Payments Problems حيث أجريت

هذه الدراسة على 20 دولة آسيوية، أوروبية وأمريكية لاتينية خلال سنوات الثمانينات الى منتصف التسعينات وقد توصلت الدراسة الى مايلي:

- ✓ تزايد الأزمات البنكية في هذه الدول بعد تطبيق سياسة التحرير المالي.
- ✓ كان النظام المالي في هذه الدول أكثر استقرارا في فترة السبعينات التي تميّزت بالسيطرة التامة للدولة على النظام المالي لتلك الدول.

2. أعمال Detragiache&Demirguc-kunt 1998<sup>2</sup>: حيث توصلت الباحثان في دراسة

بعنوان Financial Liberalization and Financial Fragility شملت عينة مكوّنة من 53 دولة في الفترة الممتدة ما بين 1980 - 1995 باستعمال نموذج logit الى أنّ سياسة التحرير

المالي تعتبر من المسببات الرئيسية لاحتمالية حدوث الأزمات البنكية، في حين أكدت الدراسة أنه يجب الحذر عند تطبيق سياسة التحرير المالي في ظل وجود إطار مؤسسي ضعيف حتى ولو كانت الأوضاع الاقتصادية الكلية مستقرة تماما.

3. دراسة **Frankel-Rose** 1996 : حيث بينت هذه الدراسة الأسباب الحقيقية للأزمات البنكية من خلال عينة مكونة من (105) دولة خلال الفترة الممتدة ما بين "1971 و 1992" حيث توصلت إلى أن احتمال حدوث الأزمة البنكية يزيد في حالة ارتفاع معدلات الفائدة الخارجية ووجود توسع كبير في منح القروض وهذا لا يحدث إلا في ظل سياسة التحرير المالي<sup>3</sup>.

4. دراسة **Beck & al**<sup>4</sup>: حيث حاول الباحثون في هذه الدراسة التي كانت بعنوان **Bank concentration, competition, and crises: First results** في 2006 حول موضوع تنافسية البنوك التجارية، حيث قاموا باختبار تنافسية البنوك التجارية على احتمالية حدوث الأزمات البنكية النظامية باستخدام بيانات إحصائية تضم 69 دولة في الفترة الممتدة ما بين 1980 الى 1997 باستخدام نموذج logit حيث توصلت الدراسة الى أنّ تنافسية البنوك التجارية وكذا ارتفاع أسعار الفائدة من شأنه أن يزعزع النظام المصرفي، إضافة الى ذلك فان السياسات التنظيمية أدت الى احباط المنافسة والمساهمة في هشاشة النظام المالي.

5. دراسة **Joseph P. Joyce**<sup>5</sup> في ورقة بحثية بعنوان **Financial Globalization and Banking Crises in emerging markets** حيث حاول الباحث في هذه الدراسة إختبار أثر العولمة المالية على احتمالية حدوث الأزمات البنكية في عينة تتكون من 20 دولة في الفترة الممتدة ما بين 1976- 2002 وذلك باستخدام مؤشرات الانفتاح المالي، وقد توصلت الدراسة الى ما يلي:

- زيادة الديون الخارجية يؤدي الى حدوث الأزمات.
- زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة لها أثر عكسي على احتمالية حدوث الأزمات.
- التحكم في تحرير حساب رأس المال يساهم في التقليل من الأزمات البنكية.
- تزايد الأزمات البنكية بعد تطبيق سياسة التحرير المالي.

6. دراسة **Garcia & Rio**<sup>6</sup> في دراسة بعنوان **Financial stability and the design of monetary policy** في 2003 حيث حاول الباحثان تحليل عوامل الاستقرار المالي، وذلك بالتصميم على تصميم السياسة النقدية في عينة مكونة من 79 بلد في الفترة الممتدة ما بين 1970- 1999 باستخدام نموذج logit. وقد توصلت الدراسة الى أنّ أهداف البنك المركزي من خلال العمل على استقرار الأسعار يقلل من احتمالية حدوث الأزمات البنكية، كما بينت الدراية الى أن درجة استقلالية البنك المركزي وقوته الاشرافية والرقابية تساهم في حدّ كبير في التقليل من الأزمات البنكية.

7. دراسة <sup>7</sup> Tanveer, C., & De Haan, J في ورقة بحثية بعنوان Financial liberalization and banking crises في سنة 2008 حيث حاول الباحثان دراسة العلاقة ما بين تحرير النظام المالي و الأزمات البنكية في عينة من الدول النامية تتكوّن من 33 دولة في الفترة الممتدة ما بين 1981 – 2002 وذلك باستعمال نموذج probit، حيث توصلت الدراسة الى أنّ سياسة التحرير المالي تقلل من احتمالية حدوث الأزمات البنكية النظامية، غير أنّ هناك بعض النتائج أكّدت ظهور أزمات بنكية غير نظامية بعد انتهاج سياسة التحرير المالي.
8. دراسة الباحث محمد جابر الشابي و هي أطروحة دكتوراه بجامعة باريس 9 بعنوان libéralisation financière et crises bancaire dans les pays émergent وقد نشرت هذه الأطروحة على شكل كتاب، وحاول الباحث في هذه الدراسة دراسة العلاقة بين سياسة التحرير المالي والأزمات البنكية في عشرين دولة نامية خلال الفترة الممتدة ما بين 1980-2002 و ذلك باستعمال نموذج logit، وقد توصلت الدراسة الى وجود علاقة سببية بين سياسة التحرير المالي والازمات البنكية.

من خلال هذه الدراسات و دراسات أخرى مشابهة تتبين الأسباب الحقيقية لحدوث الأزمات البنكية نوجزها فيما يلي:

- ✓ كثير من الدول النامية قامت بتحرير أنظمتها المالية بشكل متسرّع جدّاً مهمله تحقيق الشروط الملائمة لنجاح سياسة التحرير المالي، بعد أن كانت تعيش حالة شديدة من الكبح المالي، الأمر الذي يُدخل البنوك التجارية في منافسة شديدة دفعة واحدة ودون المرور بالمراحل التدريجية، الأمر الذي من شأنه أن يزعزع النظام المالي ويُسقطه في أزمات بنكية شديدة.
- ✓ انهيار البنوك المحلية التي تفتقد للتنافسية و الخبرة المهنية في ظل التحرير المالي وذلك في ظل المنافسة الشرسة التي ستعرض لها من نظيراتها الأجنبية ذات الخبرة الواسعة في المجال المصرفي.
- ✓ زيادة المنافسة بين البنوك من شأنها أن تقلل من مردود العمليات التقليدية، فتبحث البنوك علي عمليات أخرى توفر لها مردودية أعلى فتقوم بالمضاربة بالأوراق المالية والقيام بعمليات خارج الميزانية مما يسبب ارتفاع المردودية من الأموال الخاصّة، وهو ما سيضاعف من الأخطار، وهذا يقع بحثاً عن عائدات أعلى تقوم المصارف المحلية بإقراض المشاريع الأكثر تعرضاً للمخاطر، وهنا يكون الجهاز المصرفي في أسوأ الحالات اذا كان غير خاضع لإشراف جيّد ورقابة صارمة<sup>8</sup>.
- ✓ ان تحرير حركة رؤوس الأموال يمثّل السبب الأبرز في حدوث الأزمات المالية وذلك جزاء دخول رؤوس أموال أجنبية كبيرة وقصيرة الأجل التي تؤدي الى زيادة المعروض النقدي في الأسواق المحلية، فتتوسّع البنوك في منح الائتمان وتفقّد قدرتها على المراقبة والاشراف مثل ما

حدث في المكسيك 1995 بحيث غابت الشفافية في الكشف عن المعلومات المالية ومجالات توجيه الاستثمار بسبب تخلي الحكومة المكسيكية عن الكثير من المصرفيين المؤهلين في القطاع منذ 1982، وتمّ توجيه الاستثمارات الى انتاج السلع الاستهلاكية المعمّرة والاستثمار في العقارات مما أدى الى نقص في الناتج المحلي الإجمالي و زيادة العجز في الميزان التجاري من 4,74% الى 5,83%<sup>9</sup>.

### ثانيا: محددات الأزمات البنكية في الدول النامية- دراسة قياسية-

سنحاول تقديم النموذج القياسي الذي سنستخدمه في ابراز محددات الأزمات البنكية في الدول النامية، وذلك بتقديم المتغيرات الاقتصادية للدراسة إضافة إلى عرض الدول النامية التي غطتها الدراسة و كذا الفترة الزمنية المختارة، و أخيرا نقوم بتقدير النموذج و تحليل النتائج.

#### 1. بناء النموذج القياسي

سنحاول في هذه الدراسة إدخال جميع المتغيرات الاقتصادية التي يمكن أن يكون لها أثر على الأزمات البنكية وقد قسمنا هذه المتغيرات على النحو التالي:

##### 1.1. متغير الأزمة البنكية:

حيث يعتبر هذا المتغير متغيرا ثنائيا binaire بحيث يأخذ القيمة 1 إذا كانت هناك أزمة، ويأخذ القيمة 0 إذا كان هناك استقرار، وقد استخدمنا هذا المؤشر من أعمال كل من Fabian Valencia & Luc Leavine الصادر عن صندوق النقد الدولي والمحدث سنة 2012 حيث يضم جميع دول العالم التي شهدت أزمات بنكية من سنة 1970 إلى 2012<sup>10</sup>. وقد رمزنا له بالرمز *crise*.

##### 2.1. متغيرات التحرير المالي:

###### 1.2.1. متغيرات التحرير المالي الداخلي ( التحرير المصرفي)

- نسبة إجمالي القروض المدفوعة إلى القطاع الخاص من إجمالي الناتج المحلي: سوف نستعمل هذا المؤشر لقياس درجة الانفتاح المالي الداخلي، وذلك لمعرفة أثره على احتمالية نشوب الأزمات البنكية في الدول النامية، بحيث تعتبر القروض البنكية الموجهة إلى القطاع الخاص من أهم الأسباب التي أدت إلى عدم الاستقرار البنكي في العديد من الدول، وهذا ما تبينه العديد من الدراسات السابقة أهمها دراسة Robert Kelly, Kieran McQuinn and Rebecca Stuart بعنوان Exploring the Steady-State Relationship between Credit and GDP<sup>11</sup> في 2013 بحيث توصل الباحثون أن الحجم الكبير للقروض غير المستردة كان سببا رئيسيا في حدوث الأزمة البنكية في إيرلندا ، وسوف نرمز لهذا المؤشر بـ CIFS.

- نسبة إجمالي النقود بمعناها الواسع من إجمالي الناتج المحلي: يعبر هذا المؤشر عن حجم الوساطة المالية في الدول النامية، وسوف نستعمله في هذه الدراسة لنرى أهميته في الزيادة أو الحدّ من الأزمات البنكية وقد رمزنا إليه بمPIB.

## 2.2.1. مؤشرات التحرير المالي الخارجي.

• مؤشر KAOPEN: في هذه الدراسة سنعمد على هذا المؤشر الذي صدر عن أعمال كل من **Menzie Chinn & Hiro Ito** سنة 2002، بحيث يأخذ قيمة تراوح ما بين -1,86 في ظل وجود قيود كبيرة على تدفقات رؤوس الأموال، والقيمة 2,17 في ظل عدم وجود أي قيود على تدفقات رؤوس الأموال.

كما يتكون هذا المؤشر من أربعة مؤشرات رئيسية و هي:<sup>12</sup>

K1 مؤشر يشير إلى تحرير سعر الصرف.

K2 مؤشر يشير إلى تحرير المعاملات الخاصة بالحساب الجاري.

K3 مؤشر يشير إلى تحرير المعاملات الخاصة بحركة رؤوس الأموال.

K4 مؤشر يشير إلى تحرير الصادرات.

كما أن هذا المؤشر متاح في موقع الباحثين في قاعدة بيانات إكسل تضم 182 دولة من 1970 إلى 2012.<sup>13</sup>

• **مؤشر تحرير الأسواق المالية:** يعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات التي تبين أثر تحرير الأسواق المالية سواء على النمو الاقتصادي أو على احتمالية حدوث الأزمات البنكية، كما أن هناك العديد من المؤشرات التي تعبر عنه، غير أننا سوف نعتمد في هذه الدراسة على نسبة مجموع التدفقات المالية في شكل أسهم وسندات من إجمالي الناتج المحلي. وسوف نرسم إليه في هذه الدراسة ب LMB.

3.1. متغيرات الاقتصاد الكلي: macro تضم مصفوفة من المتغيرات الاقتصادية الكلية والتطور المالي وهي.

• نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي pib

• نسبة النقود بشكلها الواسع من حجم الاحتياطات النقدية M2RV.

• نسبة إجمالي الصادرات من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي export .

• نسبة إجمالي الواردات من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي import

• نسبة التضخم: inf. تعبر نسبة التضخم أساسا على مدى الاستقرار في الاقتصاد الكلي للدول.

وقد أخذنا مجمل هذه المتغيرات و المؤشرات من قاعدة بيانات البنك العالمي World bank database<sup>14</sup> ومن بيانات صندوق النقد الدولي<sup>15</sup> International Financial Statistics .

2. الإطار الزمني والمكاني للدراسة القياسية.

1.2. الإطار الزمني للدراسة:

لقد إختارنا أن يكون البعد الزمني لهذه الدراسة ما بين 1990 و 2015 حيث شهدت العديد من الدول النامية في هذه الفترة عدد كبير من الأزمات البنكية.

2.2. الإطار المكاني للدراسة:

في هذه الدراسة اخترنا ستة عشر 16 دولة نامية موزعة حول العالم على النحو التالي:  
الجدول رقم 01: تقسيم الدول قيد الدراسة حسب المناطق الجغرافية.

أمريكا الجنوبية	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	جنوب شرق آسيا
الأرجنتين	الجزائر	الفلبين
البرازيل	المغرب	تايلاند
الشيلي	تونس	ماليزيا
المكسيك	مصر	اندونيسيا
	الأردن	الهند
	تركيا	كوريا الجنوبية

### 3. بناء النموذج القياسي:

سنقوم بهذه الاختبارات بسلة بيانات بائل تتكون من 16 دولة وذلك باستعمال نموذج لوجيت في التقدير وذلك بتتبع المعادلة التالية

$$Crises_{it} = \beta_0 + \beta_1 lib_{it} + \beta_2 Macro_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث تعبر

✓ Crises متغير الأزمة البنكية وهو متغير ثنائي بحيث يأخذ القيمة 1 في حال حدوث الأزمة ويأخذ القيمة 0 في حالة الاستقرار.

✓ Macro يضم مصفوفة متغيرات الاقتصاد الكلي.

✓ Lib يضم مصفوفة متغيرات التحرير المالي.

### 1.4. اختيار التباطؤات الزمنية:

جرت العادة في الدراسات الاقتصادية على استخدام التباطؤات الزمنية للمتغيرات الاقتصادية وذلك على اعتبار أن بيانات السلاسل الزمنية تعتبر سجلا تاريخيا لسلوك هذه المتغيرات، إذ يحتاج تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية على المتغيرات الأخرى لفجوة زمنية أو فاصل زمني كما هو الحال بالنسبة للعوامل المؤثرة على الأزمات المالية والبنكية. وبناء على هذا نجد أن الدراسات السابقة في هذا المجال درجت على استخدام التباطؤات الزمنية للمتغيرات الاقتصادية المفسرة للأزمات البنكية.

ولكن ما يلاحظ أن أغلبها لم تعمل على اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني المدرجة في النموذج. وهو ما ستختبره هذه الدراسة باستخدام أهم معيارين في هذا المجال: معيار أكايك ، وشوارتز ، ومعيار هانان كوين ، بحيث يتم تقدير النموذج بعدد فترات تباطؤ زمني مختلفة و يتم مقارنة المعايير السابقة في كل نموذج من هذه النماذج، إذ تعتبر أدنى قيمة للمعيار هي القيمة المثلى له، وبذلك سنقوم باختيار التباطؤات الزمنية لكل اختبار على حدا.

إلا أننا و بعد القيام بهذا الاختبار عبر مختلف فترات الإبطاء الزمني، اخترنا أن نؤخر الزمن بفترتي إبطاء ، وهو ما يبينه الجدول.

الجدول رقم 02: اختيار عدد فترات التباطؤ الزمني.

عدد فترات التباطؤ الزمني	t-1	t-2	t-3
معيار أكايك	0.483008	0.469309*	0.534115
معيار شوارتز	0.572815	0.559117*	0.623923
معيار هان كوين	0.518573	0.504874*	0.569680

ملاحظة: \* تشير إلى عدد فترات التباطؤ الزمني المختارة استنادا إلى كل معيار.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 09

وبالتالي ستصبح المعادلة كالتالي:

$$\text{Crises } it = \beta_0 + \beta_1 \text{ lib } i(t-2) + \beta_2 \text{ Macro } i(t-2) + \varepsilon_{it}$$

2.4 نتائج التقدير:

بعد اختيار فجوة التباطؤ الزمني، أظهرت نتائج التقديرات ما يلي:

الجدول رقم 03 نتائج تقدير النموذج.

Dependent Variable: CRISES				
Variable	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.
C	-1.965080***	0.666304	-2.949226	0.0032
CIFSP(-2)	0.017775***	0.005765	3.083373	0.0020
KAOPEN(-2)	0.329146*	0.184871	1.780411	0.0750
ILMB(-2)	0.491338***	0.132116	3.718978	0.0002
PIB(-2)	-0.272631***	0.054351	-5.016154	0.0000
M2RV(-2)	0.208836***	0.062660	3.332855	0.0009
INF(-2)	0.001703**	0.000677	2.517545	0.0118
IMPORT(-2)	0.027113***	0.007457	3.635808	0.0003
EXPORT(-2)	-0.050017***	0.010915	-4.582305	0.0000
R-squared	0.421804			
Log likelihood	-84.86177			
Prob(LR statistic)	0.000000			

ملاحظة: \*\*\* \*\* \* تشير إلى معنوية الإحصائية على التوالي 1%، 5% ثم 10%.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 09

من جدول النتائج أعلاه نلاحظ أننا وجدنا جميع المتغيرات ذات دلالة إحصائية عند مستويات 1%،

5% ثم 10% ولديهم آثار على احتمالية نشوب الأزمات البنكية، ويتمثل أثرها كالتالي:

✓ نلاحظ أن متغير حجم القروض البنكية الموجهة الى القطاع الخاص من إجمالي الناتج المحلي

CIFSP والذي يمثل أهم متغيرات التحرير المالي الداخلي له أثر إيجابي ومعنوي عند مستوى

1%، بمعنى أنه إذا ارتفعت القروض البنكية الموجهة الى القطاع الخاص بوحدة واحدة ارتفعت

إمكانية حدوث الأزمات البنكية بـ0.0177 وحدة ، وهذا راجع أساسا إلى ارتفاع القروض غير المستردة عالية المخاطر (القروض المتعثرة) الأمر الذي يؤدي إلى مخاطر بنكية عالية، تؤدي ببعض البنوك إلى إعلان الإفلاس، وهذا ما أكدته العديد من الدراسات السابقة أهمها دراسة Exploring the Steady-State Relationship between Credit and GDP<sup>1</sup> بعنوان Robert Kelly, Kieran McQuinn and Rebecca Stuart في 2013 بحيث توصل الباحثون أن الحجم الكبير للقروض غير المستردة كان سببا رئيسيا في حدوث الأزمة البنكية في إيرلندا.

✓ توصلنا إلى أنّ المؤشر KAOPEN الذي يعبر عن درجة تحرير حساب رأس المال معنوي إحصائيا عند مستوى 10% ، أي هناك أثر إيجابي لتحرير حساب رأس المال على احتمالية حدوث الأزمات البنكية في الدول النامية المدروسة، وبالتالي كلما ارتفع مؤشر kaopen بوحدة واحدة فإنّ احتمالية حدوث الأزمة سترتفع بـ 0.329 وحدة. وهو ما توصلت إليه العديد من الدراسات . على غرار دراسة Julián Caballero<sup>2</sup> حيث بينت الدراسة خطورة الانفتاح المالي الكلي ودوره في تشوب الأزمات البنكية.

✓ أما فيما يخص تأثير درجة تحرير الأسواق المالية فنلاحظ أن لها أثر إيجابي ومعنوي عند مستوى 1% ، بمعنى أنه إذا مؤشر تحرير الأسواق المالية بوحدة واحدة سيرفع من إمكانية حدوث الأزمات البنكية بـ0.491 ، وذلك بالرغم من الدور الكبير الذي تلعبه الأسواق المالية في تنويع تمويل المؤسسات والعملية الإنتاجية، وباعتقاد الباحث يرجع هذا السبب إلى هروب رؤوس الأموال قصيرة الأجل إلى الخارج، وهذا ما أكدته العديد من الدراسات السابقة على غرار دراسة Romain Ranciere<sup>3</sup> سنة 2006، حيث أنّ التدفقات الرأسمالية العالمية تتميز بعدم الاستقرار وخير دليل على ذلك الأزمات المالية التي عصفت بدول جنوب شرق آسيا، حيث تعرضت هذه البلدان إلى انخفاض تدفقات الائتمان قصير الأجل والقروض المشتركة بين البنوك، كما انخفض إجمالي مشتريات الأجانب من الأسهم الجديدة في الأسواق وهبوط أسعارها، إضافة إلى ارتفاع محافظ المستثمرين فأصبحت الأوراق المالية غير المحلية تمثل قدرا أكبر من الإجمالي واتجهت التدفقات إلى التنقل عبر البلدان ، مما أدت إلى اضطرابات كبيرة في الأسواق المالية تسببت معظمها من استثمارات الحافظة التي تتميز بكثرة التقلبات بسبب عدم تماثل المعلومات مما يُنتج آثار جانبية ضارة للمعاملات المالية

<sup>1</sup>[http://www.financialregulator.ie/publications/Documents/01RT11.pdf\(05-03-2015\)](http://www.financialregulator.ie/publications/Documents/01RT11.pdf(05-03-2015))

<sup>2</sup> Julián Caballero ;Banking Crises and Financial Integration ; IDB-WP-364; Inter-American Development Bank; December 2012

<sup>3</sup>Romain Ranciere ,Decomposing the effects of financial liberalization: Crises vs. growth, Journal of Banking & Finance 30 (2006)

✓ أما فيما يخص تأثير الناتج المحلي الإجمالي pib فقد كان معنوي عند مستوى 1%، ومرتبطة عكسياً مع احتمالية حدوث الأزمات البنكية، بمعنى أنه كلما ارتفع النمو الاقتصادي بوحدة واحدة كلما قلت احتمالية حدوث الأزمات البنكية ب 0,272 وحدة، وهو ما أكدته العديد من الأدبيات الاقتصادية السابقة، حيث أن ارتفاع النمو الاقتصادي يؤثر على التطور المالي وبالتالي تجنب نشوب الأزمات البنكية والمالية. وهناك العديد من الدراسات أكدت ذلك منها Demerguç- kunt & Detragiache سنة 1997 إضافة إلى دراسة Beck et all سنة 2006 و Garcia Herrero & Del rio سنة 2003.

✓ إذا لاحظنا مؤشر نسبة النقود بشكلها الواسع من الاحتياطات النقدية الأجنبية الذي رمزنا له بالرمز M2RV فقد وجدنا أثره معنوي وموجب عند مستوى 1%، فكلما ارتفع هذا المعدل بوحدة واحدة كلما زادت احتمالية حدوث الأزمات البنكية ب 0,208 في الدول النامية قصد الدراسة، وهو ما بينته العديد من الدراسات على غرار دراسة Demerguç-kunt & Detragiache سنة 1997 ودراسة Eichengreen & Arteta سنة 2002 إضافة إلى دراسة Komulainen & Lukkarila سنة 2003، وهذا راجع أساساً إلى فقدان الثقة في البنوك التجارية من قبل المستثمرين المحليين والأجبيين إذا انخفض معدل الاحتياطات الأجنبية لديها.

✓ أما متغيرات التجارة الخارجية فقد وجدنا أن نسبة الصادرات من إجمالي الناتج المحلي export أثر سلبي ومعنوي عند مستوى 1% أي أن ارتفاعها بوحدة واحدة يساهم في خفض احتمالية حدوث الأزمات البنكية ب 0,05 في الدول النامية، وسبب ذلك الدور الكبير الذي تلعبه الصادرات في جلب العملة الصعبة وزيادة النمو الاقتصادي. كما أن نسبة الواردات إلى الناتج المحلي أثر إيجابي ومعنوي عند مستوى 1%، فكلما زادت نسبة الواردات من الناتج الوطني الإجمالي بوحدة واحدة زادت معها احتمالية حدوث الأزمات البنكية ب 0,027، وهذا راجع أساساً إلى خروج العملة الصعبة التي تساهم في تخفيض حجم احتياطات الصرف الأجنبي.

✓ أخيراً معدل التضخم inf الذي يعبر عن مدى الاستقرار الاقتصادي الكلي، حيث نلاحظ من جدول التقدير أن له أثر إيجابي ومعنوي عند مستوى 1%، بمعنى أنه كلما ارتفع معدل التضخم بوحدة واحدة يصبح الاقتصاد الكلي غير مستقر، وبالتالي ارتفاع إمكانية حدوث الأزمات البنكية ب 0,0017.

#### خلاصة:

✓ توصلت الدراسة إلى أن تحفيز النمو الاقتصادي يساهم في تخفيض احتمالية حدوث الأزمات البنكية في الدول النامية بنسبة 27,2% هذه النتيجة القياسية تثبت صحة الفرضية الأولى التي تم افتراضها في المقدمة.

✓ كما توصلت الدراسة الى أن القروض البنكية الموجهة الى القطاع الخاص تساهم في احتمالية حدوث الأزمات البنكية في الدول النامية لكن بشكل ضعيف بنسبة 1,77 % وبذلك نرفض الفرضية الثانية التي افترضناها في المقدمة.

✓ في حين توصلت الدراسة الى أنّ التحرير المالي الخارجي له أثر كبير في احتمالية حدوث الأزمات البنكية في الدول النامية، حيث يؤثر تحرير حساب رأس المال ب 32,9% أما تحرير الأسواق المالية فيؤثر ب 49,1% وهذه النتائج تثبت صحة الفرضية الثانية.

### توصيات الدراسة.

بعد دراستنا لمحددات الأزمات البنكية في عينة من الدول النامية، آثرنا أن نقدّم بعض التوصيات التي نراها مهمة في التقليل من الآثار السلبية التي يخلفها التحرير المالي خاصة تحرير حساب رأس المال وتحرير الأسواق المالية، والاستفادة أكثر من هذه السياسة وجعلها تخدم التطور المالي والنمو الاقتصادي، وكل هذا في اعتقادنا يتم بما يلي:

✓ تحسين جودة الإطار المؤسسي في الدول النامية من خلال محاربة الرشوة والبيروقراطية وحماية حقوق الملكية.

✓ تعزيز دور الاشراف والرقابة على القطاع المالي.

✓ تحسين جودة وكفاءة الأسواق المالية، واكتساب الخبرة من نظيراتها الأجنبية.

✓ تأهيل القطاع المالي بصفة عامّة والقطاع المصرفي بصفة خاصة لتجنيب الدول الوقوع في أزمات مصرفية ومالية خانقة وذلك بعد تطبيقها سياسة التحرير المالي.

✓ تحسين المناخ الاستثماري بهذه الدول وذلك بهدف جلب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدعم وتحفيز النمو الاقتصادي وتجنب الأزمات المالية.

✓ عصنة النظام المالي والمصرفي من خلال اكتساب التكنولوجيا وتطوير طرق التسيير وعصنة نظام المعلومات.

✓ زيادة تنافسية البنوك المحلية مع نظيراتها الأجنبية.

✓ العمل على تطوير أداء العاملين في القطاع المصرفي من خلال تكوينهم وتأهيلهم بصفة دورية ومستمرّة.

## الاحالات والمراجع:

<sup>1</sup>L. Kaminsky and Carmen M. Reinhart, The Twin Crises: The Causes of Banking and Balance-of-Payments Problems, THE AMERICAN ECONOMIC REVIEW, JUNE 1999, p473.

<sup>2</sup>Demirguc-kunt&Detragiache , Financial Liberalization and Financial Fragility,wp imf june 1998 available at <https://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/wp9883.pdf> (01-03-2014)

<sup>3</sup>Mohamed Jaber chebbi « Existe –t-il un lien entre la libéralisation financière et les crises Bancaires dans les pays émergents ? » Université dauphine paris 2005, p13

<sup>4</sup>Beck, T., Demirguc, -Kunt, A., & Levine, R. (2006). Bank concentration, competition, and crises: First results. Journal of Banking and Finance, 30(5), 1581–1603.

<sup>5</sup>Joseph P. Joyce, Financial Globalization and Banking Crises in emerging markets, Open Econ Rev (2011)

<sup>6</sup>Garcia Herrero, A., & Del Rio, P. (2003). Financial stability and the design of monetary policy. Banco de España Working Paper0315. Madrid

<sup>7</sup>Tanveer, C., & De Haan, J. (2008). Financial liberalization and banking crises. Mimeo.

<sup>8</sup>وصاف عتيقة، دور التحرير المالي في عالمية الأزمة الحالية، مجلة أبحاث اقتصادية، جامعة بسكرة، العدد14 ديسمبر 2013 ص06.

<sup>9</sup>النجار إبراهيم عبدالعزيز، الأزمة المالية والنظام المالي العالمي، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص 34.

<sup>10</sup> Luc Laeven and Fabián Valencia, **Systemic Banking Crises Database: An Update**, IMF working paper available at <https://www.imf.org/external/pubs/cat/longres.aspx?sk=26015.0>

<sup>11</sup><http://www.financialregulator.ie/publications/Documents/01RT11.pdf>(05-03-2015)

<sup>12</sup>Menzie Chinn & Hiro Ito , A New Measure of Financial Openness ,P5 AVAIBLE AT [http://web.pdx.edu/~ito/Chinn-Ito\\_website.htm](http://web.pdx.edu/~ito/Chinn-Ito_website.htm). (01-03-2014)

<sup>13</sup>[http://web.pdx.edu/~ito/Chinn-Ito\\_website.htm](http://web.pdx.edu/~ito/Chinn-Ito_website.htm)(01-03-2014)

<sup>14</sup>[http://data.albankaldawli.org\(2014/01/15\)](http://data.albankaldawli.org(2014/01/15)

<sup>15</sup>[http://www.imf.org/external/data.htm\(2015/01/15\)](http://www.imf.org/external/data.htm(2015/01/15)